رأي القدس

دول الخليج ودعم «حماس»

■ اذا صحت المعلومات الصحافية التي نشرت في واشنطن ولندن، حول اعتزام السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية مطالبة السعودية ودول الخليج، بعدم ارسال اي مساعدات مالية لسلطة فلسطينية تتولاها حركة المقاومة الاسلامية «حماس»، فان هذا تطور خطير يثبت ان الادارة الامريكية لا تتورع عن التدخل بشكل سافر في الشؤون الداخلية العربية.

ولا نعرف كيف سترد الحكومات العربية، والخليجية منها بشكل خاص، على طلب رايس هذا، ولكننا نعرف ان الرفض ربما يكون مكلفاً جداً، لانه يعني عصيان القوة الاعظم التي تملك اكثر من مئة وخمسين الف جندي في العراق، وحملت على عاتقها مسؤولية اخراج القوات العراقية من الكويت، والاطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين مصدر القلق الاكبر لقادة الخليج.

الادارة الامريكية تريد افشال اي حكومة تشكلها حركة «حماس»، وهددت باعادة النظر في مساعداتها المالية للسلطة الفلسطينية اذا لم تلتزم الحركة بالشروط الامريكية اللازمة لاستئناف هذه المساعدات.

الشروط الامريكية تعجيزية في مجملها، لانها تطالب حركة «حماس» بالاعتراف بالدولة العبرية، ونبذ الارهاب، والتخلي عن جناحها العسكري، وتسليم اسلحتها.

اي التخلي بالكامل عن البرنامج السياسي الذي اوصلها الى قمة السلطة، والفوز بالاغلبية في البرلمان الفلسطيني الداخلي.

حركة «حماس» اظهرت مرونة غير معهودة عندما التزمت بالهدنة، واوقفت جميع عملياتها المسلحة ضد الدولة العبرية، بما في ذلك اطلاق صواريخ «القسام» على المستوطنات والتجمعات الاسرائيلية شمال قطاع غزة. واعلنت انها مستعدة للقبول بهدنة طويلة مفتوحة اذا قبلت القيادة الاسرائيلية هذا العرض.

مثل هذه «المرونة» يجب ان تلقى التشجيع من الادارة الامريكية، لا المزيد من الضغوط والتهديدات، مثلما هو حادث حالياً، لان «حماس» لا تستطيع ان تقدم على تنازلات خطيرة مثل هذه في ايام معدودة.

يجب ان تتذكر الادارة الامريكية ان اعتراف حركة «فتح» باسرائيل ونبذها «الارهاب»، وتوقيع اتفاقات اوسلو، استغرقت اكثر من ثلاثين عاماً على الاقل. وجاءت هذه التنازلات نتيجة ضغوط عربية مكثفة، وصلت الى حد قطع المساعدات المالية.

يبدو ان التاريخ يعيد نفسه ولكن بسرعة لم يتوقعها احد. فقد بات على الحكومات العربية استخدام سلاح «التجويع» نفسه، ولكن ضد حركة «حماس» هذه المرة لاجبارها على القبول بالشروط والتنازلات الاسرائيلية التي تتبناها واشنطن بالكامل.

المأمول ان ترفض حماس هذه الضغوط الابتزازية الامريكية والاسرائيلية، وتتمسك بميثاقها، اللهم الا اذا كان هناك مقابل كبير للتنازلات المطلوبة، مثل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وازالة جميع المستوطنات، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

حركة «فتح» اعترفت بالدولة العبرية ونبذت الارهاب ولم تحصل في المقابل سوى على سلطة هزيلة فاسدة، وهزيمة قاسية في الانتخابات التشريعية الاخيرة، ومساعدات مالية من الدول المانحة خدمت الاقتصاد الاسرائيلي اكثر مما خدمت نظيره الفلسطيني.

المسؤولون في حركة «حماس» على دراية كاملة بخطورة التنازلات المجانية، فهم على درجة كبيرة من الذكاء بحيث يعرفون حجم المصيدة التي اعدت لهم لعزل حركتهم عن جماهيرها، وتفجير الانقسامات داخلها، بحيث تنتهي الى النهاية التي انتهت اليها حركة «فتح»، اي خسارة الدور القيادي والريادي للشعب الفلسطيني.

من المسئول عن تنفيذ أحكام الإعدام الجماعية في المصريين؟

مظاهر التواطؤ والتعمد الواضح في القتل المنظم للشعب

محمد عبدالحكم دياب *

■ يبدو أن أحكام الإعدام الجماعي التي صدرت في حق المصريين دخلت مرحلتها الأخيرة، بعد حادث العبارة «السلام 98»، ويتحدد موقع هذا الحادث في منظومة الموت الجماعي المنهجة بوضعه في السياق العام لهذا المخطط. فهو ليس إلا واحدا من صور عديدة ووسائل متنوعة يتم بها التنفيذ، وأصبح من الواضح، بما لا يدع مجالا للشك، أن المصري محكوم عليه بالموت، في البر والبحر والجو.. على الطرق وفي داخل الحافلات والبواخر والقطارات، في البحر يكون الموت غرقا، على شكل وليمة لأسماك القرش، هذا إن كان الغرق في البحر الأحمر، وهو ما تخصصت فيه عبارات ممدوح اسماعيل، من أول العبارة سالم اكسبريس 1992 والتي راح ضحيتها 547 مرورا بالعبارة «السلام 1995» سنة 2002، أما إذا كان المكان هو البحر الأبيض، فإن ذلك ينفذ بـ«قوارب الموت» التي تحمل العاطلين واليائسين الفارين إلى أوروبا، هربا من ذل الحياة وضنكها.

أما الآخرون الذين يعدمون على قارعة الطرق، تحت أعين ومسامع المسؤولين، في وزارات النقل والطرق والداخلية. فمهمة قتلهم تتولاها مافيا النقل وامبراطورية الموت، المكونة من أمناء وضباط شرطة يستثمرون مدخراتهم وأموالهم الحرام في هذا النشاط، يشترون بها «نعوشا طائرة»، صنعت من بقايا وهياكل حافلات صغيرة، إمبراطورية رعاياها من المجرمين وأصحاب سوابق وأحداث صغار السن.. فـ«الباشا» صاحب سلطة وجبروت في مجتمع يرتعد من الشرطي، ويقول مثله الشعبي: «لو كان ذراعك شرطي اقطعه»، وهو لا يحتاج إلى أوراق أو أرقام أو توفير أي درجة من درجات الأمان، ومثل هذا يتم في حافلات نقل الركاب والقطارات.. المهم هو أن يموت المصري دهسا أو حرقا أو طعنا بمطاوى قرن الغزال، التي يحملها كثير من رعايا الإمبراطورية.. قطار الصعيد احترق، بمن فيه، وكانوا بالمئات، عند مدينة العياط جنوب الجيزة، وفنانون ومثقفون في قاعة مسرح بني سويف بالصعيد أيضا.. ومن لا يميته البحر أو البر بالدهس أو الحرق تتكفل به الشرطة والمعتقلات فيعدم سحلا أو تحت وطأة التعذيب.

وجانب آخر من مهمة الاعدام أصبح من مسؤولية مستشفيات وأطباء وأصحاب مؤسسات «العلاج الاستثماري»، منهم من يعلق لافتات على مبان، من المفترض أنها مستشفيات وتفاجأ بأنها «سلخانات» بلا تجهيزات ولا استعدادات، ومن يلجأ إليها عليه إحضار الأربطة والبنج والأوكسيجين والمطهرات، وعليه الوصول إلى المستشفى بطريقته الخاصة فسيارات الإسعاف لمن يدفع، ولم يبق إلا طلب السرير والنعش، وإلا نام المريض على الأرض أو دفن في مقابر الصدقة.

هذا بعض حصاد دولة «العائلة» دولة تقف وراء منظومات تخصصت في تجارة الموت، منها ما ينشر الأوبئة المستعصية على العلاج، وتقضي سنويا على آلاف المصريين، وتزداد سعادتها كلما وجدت أن الأوبئة أكثر انتشارا، وأكثر فعالية في النتيجة، فمرض الكبد الوبائي، الذي يحصد الآلاف سنويا، والفشل الكلوي الذي يقضي على آلاف أخرى، والمبيدات المسرطنة وهرمونات الزراعة جعلت هذه المنظومات الأكثر انجازا في حصد الأرواح، بما تضيفه إلى قوائم الموتى والشهداء، وليست وحدها النشطة في مجال الموت، بل هناك منظومات أخرى تخصصت في الإعدام جوعا وكمدا، وتتكون من لصوص الخصخصة والتصفية المنهجة للاقتصاد ومصادر الرزق والثروة العامة.. سرقت المصانع والمنشآت العامة وتولت تصفيتها، وطرد العمال منها، وهذا أقسى أنواع الموت، وقسوته في بطئه، وضحاياها أسر وجماعات بكاملها، وليس أفرادا أو من أحاد الناس. ويأتي الموت كمدا بنشر قيم التوحش، وهي قيم يرتكز عليه ما يعرف بـ«الفكر الجديد» الذي انتعش مع صعود نجم «الرئيس الموازي»، جمال مبارك. فهو الذي استن سنة «اللياقة الاجتماعية»، التي لو كانت موجودة فيما قبل عصره ما وصل واحد من «العائلة» إلى ما هو فيه، فالشاب المصري «غير اللائق اجتماعيا» لا يجد أمامه غير الانتحار أو المغامرة في أفواج قوارب الموت المتجهة إلى الجنوب الأوروبي.

ونستطيع أن ندعي، ونحن مرتاحو البال، أن قتل المصريين يتم جهاراً نهاراً، ودليلنا هو ذلك التواطؤ المختبئ وراء كل جريمة. فمن حمى وحصن صاحب العبارة في جريمته الأولى وجرائمه المتتالية، كانت مؤسسة الرئاسة، لأنه «صديق» لرجل هذه المؤسسة القوي، زكريا عزمي. وهذه الصداقة أوصلته ليكون أمينا للحزب الحاكم في مصر الجديدة، دائرة القصر والعائلة، ومنحه حسني مبارك الحصانة بتعيينه عضوا بمجلس الشورى. وحسني مبارك، هو أيضا، الذي فرد مظلته على ناشري الأوبئة ومستوردي المبيدات والبذور والشتلات المسرطنة، لم يكن هناك غير حسني مبارك يمنع من المحاسبة، ولو لم يكافأ صاحب العبارة ما كان ممكنا أن يقدم على جريمة جديدة، لو حوسب القتلة السابقون لامتنع، وزير النقل، عن استيراد الأسماك الفاسدة، وما سار باقي أفراد «العائلة» على هذا الهدي، وتوقفوا عن حماية القتلة والفاسدين واللصوص.. «العائلة» بكاملها مسؤولة فممدوح اسماعيل، وكان مرشحا وزيرا للنقل، ولما فرض «الرئيس الموازي» غيره، حصل اسماعيل على وعد من الوالدة بمنصب لا يقل وزنا عن وزير النقل، وضربت له مثلا بأنس الفقي الذي لم تخلف وعدها معه!

وكثيرا منا يعرف أن كل شيء في مصر يتم بـ«توجيهات الرئيس»، وهي التوجيهات التي انتقلت إلى «الرئيس الموازي» فوزير الاستثمار، محمود محيي الدين، الذي غطى على الموقف من جانبه، لا يمكن أن يصرح بأن شركة ممدوح اسماعيل لا تملك العبارة، بل تديرها لحساب شركة بنمية، لا يمكن ان يكون هذا تطوعا ولا شهامة، ووزير النقل، وهو يكرر، أكثر من مرة، أن العبارة ملك لشركة بنمية وشركة ممدوح اسماعيل تتولى إدارتها فقط، فهو وغيره وبـ«توجيهات الرئيس» يتولون مهمة قطع الطريق على لجان التحقيق، لتبرئة شريكهم وأحد موالي «العائلة».. تواطؤ واضح دفع النائب كمال أحمد إلى الصراخ متهما وزير النقل بالفساد.

أما التواطؤ الأخطر هو «التواطؤ المسيس».. وبه سرقت «العائلة» الفرحة من صانعيها.. الأبطال والجمهور.. صادروها لحسابهم. اختطفوا الفوز بكأس الأمم الإفريقية للتغطية على آخر فصول «كتاب الموتى»، أخرجوها من سياقها الرياضي.. صودرت مشاعر الناس الصادقة، وهم من كانوا تواقين للفرحة وسط بحار الحزن والهم والغم. في زمن القحط والفساد والاستبداد والتبعية، ونسبت «العائلة» لنفسها عملا ليس لها ولا من صنعها، والجريمة الحقيقية هي في الانطباع الذي أرادت هذه «العائلة» أن تعطيه بأن المصريين على شاكلتها، بلا ضمير ولا مشاعر.. تركوا جثث ذويهم طافية على سطح الماء، لم تنتشل بعد من البحر، وأقاموا المهرجانات.. لم ينكسوا علما، ولم يلبس أحدهم الحداد، ولم يطلب واحد منهم تأجيل المباريات، ولو لثلاثة أيام، احتراما لحالة الحزن والألم العامة. ونذكّر الأجيال الجديدة أن مصر جمدت النشاط الكروي، بعد 1967، منعا لتسييسها وانشغال الناس بها، بعيدا عن معركة التحرير واسترداد الأرض!!

بدأنا نشعر بـ«التواطؤ المسيس» في اليوم الأول للكارثة، وقتها سألت نفسي وسألت غيري، إذا كانت الجهات المعنية على هذا المستوى من العجز.. أين القوات المسلحة؟ حتى علمنا من أوثق المصادر أن قيادة القوات المسلحة، انشغلت وجندت بالكامل للبطولة الإفريقية، وتعليمات التحرك تصدر من القائد الأعلى، وما كان لحسني مبارك أن يغامر بإصدار مثل هذه التعليمات، وهو منشغل بالكرة، وما حال دون نجدة القوات المسلحة هو الخوف من قيام إنقلاب. غابت الأجهزة المدنية، الدفاع المدني وفرق الإنقاذ، بعد أن قضى عليها حسني مبارك.. وقصر مهمة الداخلية على القمع والتعذيب وأمن «العائلة»، وفي موقع الكارثة، على شاطئ سفاجا. وبدلا من استنفار قواتها وأجهزتها لخدمة أهالي الضحايا ومساعدتهم، وتوفير أماكن لراحتهم ومراكز توفر لهم المعلومات حضرت قوات الأمن المركزي وتعاملت مع المكلومين بالهراوات والدروع والقذائف المطاطية والقنابل المسيلة للدموع، وكأن ما حل بهم غير كاف.

القوات المسلحة كانت في طوارئ من أجل الكرة.. و«الرئيس الموازي»، جمال مبارك، أعلن الطوارئ بين رجال أعماله ومواليه، فحشدوا له جمهورا من نوع خاص.. دفعوا له بأسرهم وأولادهم وبناتهم، ومن تردد قال ان كرة القدم ليست من اهتمامهم، فطمأنهم على نوعية الحضور، وقال بأن «الرعاع»، يقصد مشجعي الكرة الحقيقيين، لن يكونوا في المدرجات، وذلك عن طريق رفع أسعار التذاكر.. وصلت إلى 500 جنيه، وفي السوق السوداء إلى 1500 جنيه. وأنقل للقارئ الكريم وصف محررة النميمة، لصحيفة «الفجر» الأسبوعية المستقلة، وهي تكاد تطير فرحا: «تشجيع الجمهور يجنّ والملابس والألوان المستخدمة لرسم علم مصر على الوجوه وعلى فروة الرأس والجسم شيء جديد بالنسبة لنا، وحضور أجمل نساء وفتيات مصر من كل الأعمار مرتديات أجمل وأشيك الملابس الرياضية، وشنط البرادا والغوتشي الاسبور، تحيط بي المأكولات الخفيفة من سندوتشات ماكدونالد ولابوار». كان هذا وصف محررة «بنت ذوات» أما هذا المشهد عندما يصفه كاتب جاد هو نبيل عبد الفتاح نجده يقول: «مسيرات حمراء متجهة إلى مدينة نصر، في كرنفال ملابس رياضية وقبعات ملونة.. طبول تدق إيقاعات الحروب القديمة، ووجوه مصبوغة على طريقة القبائل البدائية في استعراضات طرد الأرواح الشريرة والقتال مع الأعداء. جمهور جديد على كرة القدم»!!.

اللصوص الذين سرقوا مصر، في وضح النهار، وباعوا شعبها في سوق النخاسة، وينفذون فيه حكم القتل، سرقوا فرحة مصر بانجاز أبنائها، وكان أبشع ما في هذه السرقة هو تركيز قنوات التليفزيون المصرية، على حضور «العائلة» بأجيالها الثلاثة: الوالد والوالدة وجمال وعلاء، وعمر ابن علاء. في رسالة واضحة تعلن فيها «العائلة» ملكيتها لمصر، أرضا وعبيدا وأقنانا، وأن ولي عهدها قادم ليصبح ملكا. رغم أنف الجميع، ومن أجل ذلك أعلنوا الحرب على مناهضي «التوريث»... يلاحقون «كفاية»، ويلوحون برفع الحصانة عن قادة انتفاضة القضاء، وحركوا من أجل ذلك قاضيا تعرض للحساب من نادي القضاة لمسؤوليته عن تزوير انتخابات المنصورة، ونعتقد أن إعلان هذه الحرب هي الجولة الأخيرة في معركة تقودها أجهزة نظام مات وشبع موتا ترفع الحصانة، خلال ساعات، عن شرفاء الوطن، بينما يمنحها حسني مبارك لرموز الاستبداد والفساد والتبعية، وهذه أبرز علامات الموت.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

ضربوني العساكر!

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

لم أستغرب اطلاقا لردة الفعل الرسمية وشبه الرسمية البريطانية تجاه الكشف عن شريط الفيديو الذي يظهر جنود بريطانيين وهم يعتدون بوحشية على شباب عراقيين في مدينة البصرة. ولكنني اندهشت اشد الاندهاش لردة الفعل العراقية الرسمية وشبه الرسمية، وتصرف العراقيين الذين بدا كأنهم لم يسمعوا عما حدث او يعلموا به الا عندما نشرت صحيفة «نيوز اوف ذي ورلد» الحكاية.

(2)

كما هو الحال في ابو غريب او غوانتانامو وغيرها، فان من المرجح ان السلطات المعنية كانت على علم بالوقائع. فاذا كان قادة القوات البريطانية في البصرة والامريكية في بغداد غافلين تماما عما يقوم به جنودهم او ما يقع لهؤلاء الجنود ـ من امور فانهم لا يستحقون البقاء في مناصبهم، اما رؤساؤهم مثل وزير الدفاع رامسفيلد فهم يعلمون كذلك، لان رامسفيلد، بحسب تقرير الامم المتحدة الاخير هو الذي اصدر اوامر التعذيب في غوانتانامو ـ ولو كان يعتقد ان الجنود هناك قصروا في اداء «الواجب» لكان عليه معاقبتهم.

(3)

تعامل السلطات البريطانية والامريكية مع مثل هذه المعلومات مفهوم ومتوقع، وهو التستر عليها، ما لم ترشح الى الاعلام، وعندها لابد من ان يظهروا الدهشة والاستغراب والغضب، ويعدوا بالتحقيق، ثم يتجهوا الى التبرير والتمويه.. وهذا ما وقع في الماضي ويقع الان.

(4)

لعله من المسلم به ان من تعرضوا للضرب والتعذيب والاهانة على ايدي هذه القوات كانوا يعلمون بما وقع ايضا، ولم يسمعوا به من الاذاعات. ولهذا يستغرب المرء حين يسمع التصريحات العراقية التي تتحدث عن الصدمة والاستغراب والغضب والتوعد بالانتقام، كأن هذه الاحداث لم تقع ولم يعلموا بها حتى اذاعتها الصحف البريطانية!

(5)

الحكومة العراقية هي بالطبع في ركب واحد مع حلفائها، ولهذا فان ادعاء الدهشة والغضب من جانبها يمكن تصنيفه في خانة التمثيل، ولكن تصايح الآخرين، وخاصة الضحايا، هو المستغرب مثل صمتهم في الماضي عما ارتكب في حقهم.

(6)

يبدو اننا معشر العرب قد بلغنا مرحلة من الانحطاط لدرجة اننا اصبحنا نفتقد الاحساس بالمهانة والمذلة، وحتى بالوجود، حتى يعترف بذلك الاخرون. فآلام العرب ومشاعرهم وحقوقهم وكل ما يتصل بهم لا وجود لها الا حين تظهر في وعي واعلام الاخرين، اننا «امة المجهول» التي تنتظر المستكشفين والرحالة حتى «يكتشفوها» فتعرف انها موجودة.

(7)

يجب ان نحمد الله على الـCNN والـBBC وCBS وNBC، وكل اختصارات الحروف الاخرى التي لولاها لما عرف العرب انهم عذبوا واهينوا وضربوا واستبيح حريمهم، والحمد لله ايضا على «نيوز اوف ذي وورلد»، مجلة الفضائح والتفاهات، واحدى ابرز مظاهر الانحطاط في الاعلام الغربي، اذ يبدو ان اسوأ ما عند الاخرين هو افضل بكثير من افضل ما عندنا، ولا يحمد على المكروه الا المولى جل وعلا.

عندما يتشدق البرابرة بحقوق الانسان العراقي

هيفاء زنكنة *

■ تشير مقدمة اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب التي وقعت عام 1984 ودخلت حيز التنفيذ في 26 حزيران (يونيو) 1987، وغيرها من المعاهدات الاقليمية، الى انها تسعى الى ضمان احد اكثر الحقوق بداهة، أي عدم التعرض للتعذيب، مرسخا في قوانين تعكس ارادة كافة الشعوب.

هذا ما تقوله لنا المعاهدة الانسانية التي ترغب الشعوب في ترسيخها، ويطمح الشعب العراقي، كما حال بقية الشعوب، الى التمتع بحمايتها وتطبيقها. ومن المعروف ان الادارة الامريكية والحكومة البريطانية استخدمتا حماية حقوق الانسان العراقي كواحدة من التبريرات لشن الحرب على العراق، وازدادت الحاجة الى التبرير، خاصة، بعد تبدد وهم اسلحة الدمار الشامل، لتوفير الغطاء الاخلاقي للاحتلال وفرض هيمنة الاستعمار العنصري الجديد.

في ظل الاحتلال وانتهاكاته الجسيمة لحقوق الانسان، ولدت مئات المنظمات وباسماء تراوح ما بين الدفاع عن حقوق الانسان الى المنظمات النسوية والشبابية، مدعية بانها منظمات مجتمع مدني، غير حكومية، ومستقلة. كما تم، في ظل الاحتلال ايضا، خلق حقيبة وزارية اطلق عليها اسم وزارة حقوق الانسان. وما تزال لدينا الان، ضمن الحكومة المنتهية صلاحيتها، وزيرة لحقوق الانسان.

قامت ادارة الاحتلال، بعد تفكيك الدولة والغاء الجيش، بمحاولة تشكيل البديل، من منظمات المجتمع المدني الى الفرق والميليشيات المسلحة. من ناحية المنظمات، قامت بتوزيع المخصصات والمنح على بعضها كما تم تدريب عدد آخر منها، في دورات خارج العراق، اما من قبل منظمات امريكية تصف نفسها بانها منظمات مجتمع مدني وهي مدعومة ماديا من قبل وكالة التنمية الامريكية التي تفرض على كل من يتلقى الدعم منها، مهما كان مجال عمله، ان يكون ذراعا تنفيذيا للسياسة الامريكية، حسب تصريح مديرها العام، او من قبل الحكومة البريطانية. وان ساهمت الامم المتحدة عبر منظماتها المختلفة ومن خلال التنسيق والتعاون، احيانا مع بعض الجهات العراقية المعنية، باقامة دورات تدريبية ايضا.

وعلى الرغم من وجود عدد محدود من المنظمات المدنية المستقلة، بمعنى الاستقلال الحقيقي دعما وسياسة واهدافا، وبضمنها بعض منظمات حقوق الانسان التي تعاني من صعوبات جمة تصل الى حد تهديد حياة العاملين فيها، الا ان انتهاكات حقوق الانسان، في ظل الاحتلال، في عموم العراق، بلغت مداها. بدءا من المصائب اليومية المتبدية في الخطف والقتل الى قصف المدن والاغتيالات المنظمة والاعتقالات الجماعية ومداهمة البيوت وتهديمها واستخدام الاسلحة المحرمة دوليا.

فصارت وزارة حقوق الانسان، التي استبشر بها بعض العراقيين خيرا، واجهة لتبرير الاحتلال وافعاله الهمجية، تصريحا وصمتا، بدلا من تمثيل المواطن العراقي والدفاع عن قيمه وكرامته وحرمة حقوقه. وصارت منظومة حقوق الانسان، لا تزيد عن كونها راية ملونة مطرزة بكلمات ومصطلحات جميلة تشبه السراب، تداعب مخيلة الناس عن مبعدة بدون ان يتمكنوا من العثور عليها.

وفي الوقت الذي يتم فيه الاعلان عن الدورة تلو الدورة للتدريب على حقوق الانسان، وبميزانيات كبيرة، يعيش المواطن العراقي فظاعة انتهاكات حقوقه الواحدة تلو الاخرى وبتنويعات تجعله مقتنعا باقامة مسابقة منظمة لتعذيبه، المتسابقون فيها هم القوات الامريكية والبريطانية والعراقية.

فبعد فضيحة التعذيب المريعة في معتقل ابو غريب، الذي بات رمزا عالميا للتعذيب، من قبل الجنود الامريكيين، طفت على السطح تفاصيل جريمة تعذيب وقتل السجناء في البصرة من قبل الجنود البريطانيين، لتليها جرائم تعذيب المعتقلين في الجادرية من قبل مغاوير وزارة الداخلية العراقيين. ثم عادت القوات البريطانية لتمنحنا بالصوت والصورة لقطات لذة التعذيب بالضرب والركل كما مارسها جنودهم بحق اربعة صبيان من اهل العمارة شاركوا في مظاهرة، معتقدين بانهم انما يمارسون واحدا من حقوقهم الاساسية في العراق الجديد. ومهما ادعينا باننا نعرف طبيعة البرابرة ووحشية سلوكهم، فاننا غير قادرين على اخفاء احساسنا بالصدمة والتقزز من صور واشرطة فيديو التعذيب في ابو غريب. ويزيد من حجم الصدمة ردود الافعال المتشابهة بين مسؤولي الاحتلال ومستخدميهم من العراقيين، والفرق الهائل بينها وبين ردود افعال الناس العاديين. لقد أكد المتحدثون الرسميون، جميعا، على ان الصور قديمة وان توقيت نشرها سيء وقد يؤثر على سلامة الجنود البريطانيين والامريكيين، وان التحقيق فيها قد انتهى.

حيث قال المتحدث باسم الخارجية الامريكية اننا وضعنا ضوابط تمنع تكرار التعذيب في سجن ابو غريب منذ وقعت تلك الحادثة قبل سنتين.

وثمن كامران القره داغي الناطق الرسمي باسم طالباني، فيما يخص ضرب الفتيان، الموقف الجيد للحكومة البريطانية التي أدانت الحادث وفتحت تحقيقا بهذا الشأن، معتبرا انه يمثل عملا منفردا لا يعكس طبيعة الدور المهم والفاعل الذي تقوم به القوات متعددة الجنسية في العراق.

وفي الوقت الذي طالبت فيه منظمات حقوق الانسان العالمية بالتحقيق من جديد في جرائم الاحتلال، مؤكدة بان انتهاكات حقوق الانسان والتعذيب لا تقتصر على سجن ابو غريب فحسب بل تنتشر في باقي السجون والمعتقلات وانها عمليات انتهاك وإساءة منهجية واسعة النطاق، اختارت نرمين عثمان، تكرار نغمة المسؤول الامريكي، حيث قالت: ان الحالة في سجن ابو غريب تحسنت منذ التقاط الصور. وان هناك تغييرا في السياسة الامريكية في التعامل مع المحتجزين العراقيين. متجاهلة بان منافسة التعذيب والانتهاكات المحمومة بين قوات الاحتلال الامريكية والبريطانية وشريكتها العراقية، في اعوام الاحتلال الثلاثة، قد غيرت مفردات ومصطلحات حقوق الانسان، كما تعرفها منظمات حقوق الانسان، لتصبح كالآتي: صور ولقطات فيديو. معتقل ابو غريب، انتهاك، فضائح، القيام بممارسات جنسية أمام الكاميرا، اعتقال اولاد عراقيين للضغط على آبائهم المعتقلين، الاحتقار، التعذيب، القتل، الاذلال. صور تعذيب جديدة، إذلال جنسي، جنود امريكيون يعذبون معتقلين عراقيين، اغتصاب اولاد. صور فوتوغرافية لجثث. أوضاع جنسية مهينة. عمليات انتهاك واساءة. الضرب بالهراوات والرفس بالأرجل وتمزيق الملابس والاهانة، سجناء غارقون في الدماء، ملف يضم مئات الصور. شريط فيديو يظهر سجينا يضرب رأسه في الحائط، معتقل ملوث بالغائط. اجساد عارية متورمة، أجساد عارية متكومة باشكال مختلفة، سجين عار مغطى الرأس، معتقلات، كلاب سوداء.

أما في ملف الصور المهينة، فصارت بنود حقوق الانسان كالآتي: جندي يبتسم بجوار سجين ينزف دما. سجناء تستخدم معهم انواع مختلفة من آلات التعذيب. جندية امريكية تسحب معتقلا عاريا من حزام مشدود حول عنقه. إجبار خمسة من المعتقلين الذين غطيت رؤوسهم على التعري وممارسة الاستمناء أمام الكاميرا. معتقل مصاب بإحدى عشرة رصاصة في أنحاء متفرقة من جسمه. لقطات فيديو لمعتقلين مقيدين بأبواب الزنزانات وضرب رؤوسهم بالأبواب بقوة.

فمن هو المسؤول عن هذه الجرائم؟ ان قوات الاحتلال وبناء على تشريع قانوني خاص تتمتع بالحصانة من العقاب امام القضاء العراقي مهما ارتكبت من جرائم بحق المواطنين. كما لا يمكن اخضاعها للتحقيق من قبل لجنة تحقيق مستقلة. على الرغم من ذلك، تصر حكومة الاحتلال على تمديد بقاء القوات الاجنبية حماية لها ولمصالحها الخاصة. وعلى الرغم من ذلك، تبقى مسؤولية حكومة الاحتلال واضحة ازاء المواطنين، خاصة، وانها تقدم نفسها باعتبارها حكومة عراقية منتخبة وذات سيادة. اذ تنص المادة الثانية من الجزء الاول في اتفاقية مناهضة التعذيب الى: «وجوب ان تتخذ كل دولة طرف اجراءات تشريعية او ادارية او قضائية فعالة او اية اجراءات اخرى لمنع اعمال التعذيب في اي اقليم يخضع لاختصاصها القضائي. ولايجوز التذرع بأية ظروف استثنائية ايا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب او تهديدا بالحرب او عدم استقرار سياسي داخلي او اية حالة من حالات الطوارئ العامة الاخرى كمبرر للتعذيب».

ان جوهر حقوق الانسان هو حماية الكرامة الانسانية والدفاع عنها، بكل الطرق الممكنة. مما يتطلب الوقوف بجانب من يعاني والتعاطف معه والدفاع عن شرف انسانيته. وعندما تنص اتفاقية مناهضة التعذيب على عدم جواز تعرض احد للتعذيب او المعاملة المهينة، وحماية جميع الاشخاص من التعرض للتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللانسانية او المهينة. فانها لاتحمي انسانا دون غيره، بل وتنص المادة 16 وبوضوح على معاقبة.

أي موظف عمومي او شخص اخر يتصرف بصفة رسمية، عندما يرتكب هذه الاعمال او يحرض على ارتكابها، او عندما تتم بموافقته او بسكوته عليها، خلافا لازدواجية المعايير التي يكرسها الاحتلال الانكلو ـ امريكي وحكوماته المتعاقبة في بلادنا، ولأن هدف التعذيب هو اذلال العراقي وتجريده من كرامته الانسانية، سيبقى فعل مقاومة الاحتلال هو الاساس لاسترداد الكرامة.

* كاتبة من العراق

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN